

الخاتمة العامة:

استهدف هذا البحث التعرف على الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي الموريتاني للتأثير على الائتمان المصرفي وتوجيهه أكثر للقطاعات الاقتصادية المنتجة كالزراعة والصناعة والصيد، وإلى أي مدى نجح في التوفيق بين توجيهات المؤسسات الدولية المانحة المتكئة على التجربة الليبرالية في الغرب المتقدم وبين الواقع المتخلف للجهاز المالي والمصرفي الموريتاني.

وقد لاحظنا أن البنك المركزي الموريتاني استخدم مجمل الوسائل المعتادة في الرقابة غير المباشرة على الائتمان خلال الفترة المدروسة، وهي أدوات تتناسب تماما مع الخيارات الاقتصادية الوطنية التي سعت وبالتعاون مع مؤسسات بروتن وودز إلى تطهير وخصخصة الجهاز المصرفي تشجيعا للمصارف التجارية على مباشرة مسؤولية التسيير بنفسها، في إطار توجه عام نحو اقتصاد السوق يعمل على تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني وحمله على التنافس الإيجابي. ومع ذلك فإن هذه الأدوات والأساليب المتبعة لم تستطع تحقيق الأهداف المسطرة للسياسة الائتمانية في البلد وهو ما نلاحظه من خلال عجز الجهاز المصرفي في تعبئة المدخرات المحلية وتجميعها بشكل منظم وتحويلها إلى قروض للقطاعات الاقتصادية الحيوية والمحركة للنمو الاقتصادي كالزراعة والصيد الصناعة، بل إن أهم نسبة في الائتمان الذي يمنحه الجهاز المصرفي الموريتاني تتجه نحو تمويل قطاع الخدمات وخاصة قطاع التجارة. هذا إضافة إلى عدم قدرته على تحقيق الاستقرار النقدي والتدهور المستمر لقيمة العملة الوطنية.

ويعود عدم قدرة السياسة الائتمانية الموريتانية على تحقيق أهدافها إلى عدة أسباب بعضها خاص بهذا البلد والبعض الآخر عام بالنسبة للدول المتخلفة كما هو حال موريتانيا، ومن أهم هذه الأسباب نذكر:

(1) انخفاض مستوى الدخل وارتفاع الميل للاكتناز مع توجه الادخار للقيم الهروبية (العقارات، الذهب، الحيوانات).

(2) ضعف درجة نقدية الاقتصاد .

(3) ضيق السوق النقدية مع غياب تام للسوق المالية.

(4) ضعف العادة المصرفية الناتجة عن قصور الوعي المصرفي لدى المواطنين مما يحول دون استخدام الصكوك في تسوية المدفوعات.

(5) سوء توزيع الوحدات المصرفية وتركز أسهم ملكيتها في نفس الأفراد تقريبا إضافة إلى عدم وجود بنوك متخصصة.

6) انعدام ثقة المودعين في الجهاز المصرفي بسبب الأزمة التي عرفها هذا الأخير في الفترات السابقة، هذا إضافة إلى مقاطعة شريحة عريضة من المواطنين للتعامل مع البنوك عموماً لاعتبارها الفائدة ربا شرعية.

7) توسع القطاع غير المصنف وتزايد قدرته على خلق الثروات الكبيرة بسرعة وسهولة.

نتائج الدراسة:

نقدم الآن أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا البحث:

- 1) لقد أصبحت المحافظة على الاستقرار الهدف الرئيسي للسياسة النقدية التي أضحت بدورها الوظيفة الرئيسية للبنك المركزي خاصة في الدول المتقدمة.
- 2) إن السلطة النقدية المستقلة تكون أكثر جدارة من غيرها في تحقيق الأهداف الاقتصادية المرسومة لأنها تكون بعيدة عن التناقضات السياسية، كما أن بإمكانها نشر وتوفير المعلومات النقدية والمالية للجمهور بمنطلق الشفافية مما يعزز من مصداقية البنك المركزي.
- 3) تستخدم السلطات النقدية ثلاثة أنواع رئيسية من الرقابة على النشاط الائتماني للبنوك التجارية ينتمي إلى كل نوع منها عدد من الأساليب أو السياسات أو الوسائل التي يختلف مدى اعتماد البنك المركزي عليها باختلاف الظروف المحيطة بعمله.
- 4) إن فعالية السياسة النقدية في الدول النامية محدودة جداً نظراً لظروف التخلف التي تعيشها هذه البلاد وما يرافقها من ضعف لأداء الجهاز المصرفي بسبب قلة الوعي المصرفي وضيق السوقين النقدية والمالية، وتفشي ظاهرة الاكتناز ووجود سيولة كبيرة في الاقتصاد ناتجة بالأساس عن تمويل عجز الموازنة العامة للدولة عن طريق الإصدار النقدي.
- 5) استخدم البنك المركزي الموريتاني الوسائل المعتادة للرقابة غير المباشرة على الائتمان لكنه لم يستطع توجيه الائتمان الوجهة المطلوبة.
- 6) لقد أدت حالات الاحتكار الكثيرة في موريتانيا إلى ارتفاع كبير في أسعار الفائدة دون أن يؤدي ذلك إلى جذب للمدخرات المحلية أو الخارجية.
- 7) يذهب جُل قروض الجهاز المصرفي نحو قطاع التجارة والخدمات مما يعرض القطاعات الحيوية (الزراعة، الصيد، الصناعة) إلى صعوبات جمّة للحصول على التمويل اللازم، خاصة في غياب بنوك متخصصة في التنمية.
- 8) إن تقييد الائتمان عن طريق تغيير سعر الخصم يصلح في الدول الصناعية المتقدمة التي وصلت بقدراتها الإنتاجية إلى الطاقات القصوى وحققت حجماً وفيراً من الإنتاج يمكن معه لقوى العرض والطلب أن تلعب دوراً كبيراً في أسعار السلع والخدمات، إلا أن هذه السياسة الانكماشية في بلد متخلف كموريتانيا، تتصف هيكله الإنتاجية بالجمود، سوف تترجم إلى ارتفاع للأسعار في حلقات متتابعة من الركود التضخمي.

(9) لم تستطع أداة السوق المفتوحة أن تلعب دورها كاملاً، حيث أدى عدم وجود سوق مالية، واقتصار السوق النقدية على أدونات الخزينة فقط، وعدم تعود الجمهور على التعامل بها، إلى الحد من دورها في الاقتصاد الموريتاني.

اختبار الفروض:

نحاول الآن اختبار فرضيات البحث الواردة في مقدمته:

- (1) إن السياسة الائتمانية الانكماشية التي طبقت في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي والتي استهدفت ضغط الطلب من خلال تقييد الائتمان ورفع أسعار الفائدة، قد حققت بعض التقدم وخصوصاً فيما يتعلق بالحد من الائتمان، في حين أن رفع أسعار الفائدة لم يؤدي إلى جذب الادخارات المحلية والخارجية بالقدر المطلوب، وهو ما يناقض فرضيتنا الأولى.
- (2) وبالمقابل شهد معدل التضخم انخفاضاً ملموساً خلال فترة الإصلاح الاقتصادي مقارنة بالفترة التي سبقت هذه البرامج. إلا أن النتائج الإيجابية المحققة لم تكن لتتحقق لولا انتهاج سياسة مالية صارمة، عملت على ضغط المصاريف وزيادة الإيرادات وآزرت السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، وهو ما يثبت صحة فرضيتنا الثانية.
- (3) لقد أدى ضعف الوعي المصرفي واستمرار انعدام الثقة في المصارف إلى تفشي ظاهرة الاكتناز بدل الادخار وبالتالي إلى تقييد قدرة البنوك التجارية على خلق الودائع والتوسع في الائتمان، وهو ما يعني الحد من دور الجهاز المصرفي الوطني في عملية التنمية، وهو ما يثبت صحة فرضيتنا الثالثة.
- (4) لم تكن السياسة الائتمانية فعالة فيما يتعلق بتوزيع الاستثمارات بين مختلف القطاعات الإنتاجية للبلد، حيث ظلت مساهمة قطاع الخدمات (وخصوصاً التجارة) مرتفعة جداً مقارنة بالقطاعات الحيوية كالزراعة والصناعة والصيد، وهو ما يعني عجز السياسة الائتمانية عن توجيه الائتمان الوجهة التي تتفق والأهداف الاقتصادية المسطرة، وهو ما يناقض فرضيتنا الرابعة.

التوصيات المقترحة:

- استدعت منا طبيعة الدراسة التي تزوج بين البحث العلمي والملاحظة الميدانية، صياغة بعض الاقتراحات التي من شأنها العمل على تحسين أداء السياسة الائتمانية الموريتانية، وتتجسد هذه الاقتراحات في جملة من التدابير التي ينبغي على السلطات النقدية اتخاذها، ومن أهمها:
- (1) تعديل هيكل سعر الفائدة بحيث يتم تحديد الحد الأدنى دون تحديد الحد الأقصى مما يتيح الفرصة للبنوك للتنافس فيما بينها لجذب المدخرات، وزيادة التوسع الأفقي للوحدات المصرفية لتغطي جل التراب الوطني حتى تتمكن من جذب مدخرات صغار المودعين.

- (2) مواصلة التحكم في عرض النقود وتشجيع نظام للوساطة المالية يكون فعالا في تخصيص القروض وتوجيهها، والتركيز على تمويل القطاعات الإنتاجية ذات الأولوية بغية تحقيق النمو في ظل التوازن والاستقرار الاقتصادي.
- (3) فرض رقابة صارمة على عمل مكاتب الصرف وتفعيل دورها حتى يتم القضاء على السوق الموازية، وزيادة قدرتها على تجميع العملات الأجنبية.
- (4) في ظل اختلال الهياكل الاقتصادية للبلد يتعين على السلطات النقدية ألا تعتمد فقط على السياسة النقدية وحدها لفعاليتها النسبية المحدودة بل يجب عليه المزوجة بينها والسياسة المالية خاصة لرفع الطلب وتنشيط الاستثمار.

آفاق الدراسة:

- من خلال دراستنا للسياسة الائتمانية ومكانتها ضمن الاقتصاد الموريتاني وبعد استخلاصنا للنتائج المذكورة أعلاه نرى أن هناك بعض النقاط التي ما زالت بحاجة إلى مزيد من البحث، فهي آفاق مفتوحة قد تكون أساسا لبحوث لاحقة ومن هذه النقاط نذكر:
- دور السياسة الائتمانية في التنمية الاقتصادية من منظور برامج الإصلاح الهيكلي التي تصفها مؤسسات بروتين وودز.
 - قدرة البنك المركزي في المحافظة على دوره الريادي في الاقتصاد الوطني في ظل تراجع كبير لسيادة الدولة ومؤسساتها العمومية.

أملنا أن نكون قد وفقنا في معالجة مَرَضِيَّة للموضوع يستفيد

منها بعض المهتمين بالنقد وشؤونه.

والله ولي التوفيق.

